## مهمة أمام المشجري!!

نعتقد جازمين أنه لو انشغل وزير المغتربين محمد المجشري بالتواصل مع الجاليات اليمنية في بلدان الاغتراب وكثف من جهوده في هذا السياق لسمعنا عن إقامة المهرجانات والوقفات الاحتجاجية المطالبة بوقف العدوان ورفع الحصار عن بلادنا.

ولو تفرغ الوزير المشجري لهذه المهمة فإنه سيعزز من مساهمة تحويلات المغتربين في رفد الاقتصاد الوطني.. خصوصاً لو أن الوزير جدّ في اتخاذ التدابير اللازمة لتأسيس وانشاء بنك المغتربين للاستفادة منهم في رفد الاقتصاد الوطني.

ننتظر أن نسمع من وزير المغتربين ما يجعلنا نتفاءل في هذا الشأن الذي سيخدم صمود شعبنا ضد العدوان الآثم.. ولو أن البداية لا تبشر بذلك!!

### برلمانيون حذَّروا مما تطالب به «الحكومة»

# استغلال أزمة المرتبات لتمرير مشاريع مشبوهة

## نائب رئيس الوزراء يشترط صرف المرتبات مقابل الموافقة على إنشاء شركة اتصالات

*انتقدت مصادر برلمانية ما طرحته حكومة الانقاذ أمام البرلمان من طلبات وُصفت بالمستفزة والابتزازية.*

*وقالت المصادر: إن الحكومة تقدمت ببرنامج آخر وتريد من اعضاء البرلمان تزكيته، كما طالبت الحكومة -عبر نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية- البرلمان بالموافقة على إنشاء شركة اتصالات مقابل منح الموظفين مرتبات في عملية وُصفت بالفساد والابتزاز الحكومي المرفوض.*

وأكدت المصادر البرلمانية لـ«الميثاق» أن البرلمان لا يمكن أن يقبل بمثل هذه الأساليب غير المسئولة والتي لا تمت بصلة للعمل الوطني، ولن يكون البرلمان مظلة لتمرير الفساد أو المشاركة فيه ولن يسمح به.

وكان النائب عبدالرحمن الأكوع قد شن هجوماً لاذعاً على الحكومة الاسبوع الماضي بخصوص مطالبها التي وصفها بصفقات فساد ونهب لثروة البلد.

وقال الأكوع: يجب أن يكون كلام الحكومة دقيقاً مع مجلس النواب، وعندما تلتزم بشيء لابد أن تفي به في نفس الموعد.

رافضاً أن تقدم الحكومة برنامجاً آخر بعد أن منحها البرلمان الثقة وفق برنامج مقدم منها.

وأكد النائب الأكوع أن تقديم الحكومة برنامجاً جديداً يأتي من أجل أن يوافق البرلمان على صفقات لمزيد من النهب لثروة البلد وهذا مالا يمكن أن يقبل به أعضاء مجلس النواب على الاطلاق.

واستهجن النائب عبدالرحمن الأكوع ربط مرتبات الموظفين مقابل إنشاء شركة، وقال: عندما يُربط موضوع مرتبات الموظفين بالموافقة على إنشاء شركة اتصالات فالحكومة هنا تمارس الفساد بكل أنواعه، اذا ما اشترطت صرف رواتب الناس مقابل موافقة البرلمان لها على مشاريع مشبوهة، نحن ضد هذا بكل المقاييس.. نحن مع المحافظة على المصلحة العامة والمال العام.

وأضاف: البلد تتعرض للنهب بكل أنواعه بشكل لم يسبق له مثيل وأمام الناس وعيني عينك وعاده جاء يشترط على مجلس النواب أن يوافق له على الجيل الرابع لجماعة أو أشخاص.

مؤكداً أن هذا الأمر مرفوض، وعلى رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والوزراء أن يفهموا أنهم اذا أقدموا على هذا فهم مبتزون.

من جهة أخرى انتقد النائب عبدالرحمن الأكوع غياب رئيس الوزراء عبدالعزيز بن حبتور وعدم حضوره جلسة الأحد 26 فبراير 2017م، وقال: نحن لا نقبل أن يحضر الوزراء ولا يحضر رئيس الوزراء.. هو من يتحمل المسئولية.

وأضاف: إما أن يحضر رئيس الوزراء أو على الأقل يحضر الذي هو مشرف عليه اذا كان غير قادر على الحضور.

الجدير بالذكر أن حكومة الانقاذ تضغط بأزمة المرتبات على البرلمان لتمرير وتعديل قوانين مالية مشاريع نافذة بما ينسجم وطبيعة التحديات التي يمر بها الوطن وتطوير أدوات مواجهتها.

وكان خبراء اقتصاديون ومراقبون حذروا من استغلال الأوضاع الاستثنائية التي يمر بها البلد لتعديل القوانين النافذة لما سينتج عن ذلك من تشريع للفساد والمزيد من العبث بالمال العام على حساب أقوات الناس ومرتبات الموظفين.

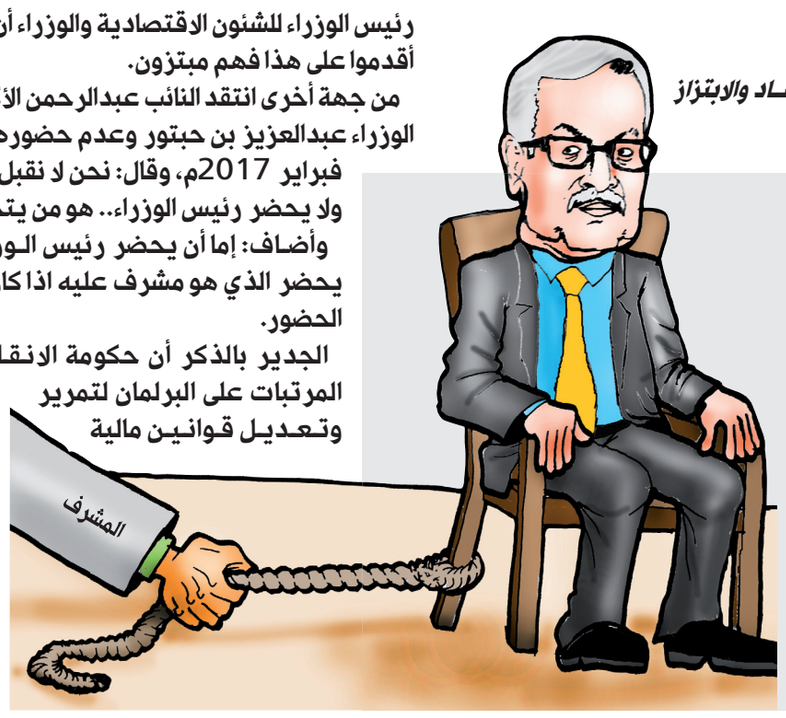


**النائب الأكوع ينتقد تقديم الحكومة برنامجاً جديداً ويصف مطالبها بالابتزاز**

**البلاد تتعرض للنهب بكل أنواعه أمام مرأى ومسمع الجميع**

**إذا لم يستطع رئيس الوزراء الحضور إلى البرلمان فليحضر المشرف عليه**

## أوقف «البعثات» يا حازب!!

ما حصل مطلع الشهر الماضي في ماليزيا عندما أقدم طالب يمني على الانتحار بإلقاء نفسه من الطابق العشرين نظراً للظروف الصعبة والضائقة المالية التي عانى منها كغيره من الطلاب المبتعثين في الخارج والذين لا تأبه لهم الحكومة ولم تفهمهم بعد!!

ما دفعنا الى تذكُّر هذا الحدث، خبر نشرته وكالة «سبأ» عن لقاء جمع وزير التعليم العالي حسين حازب مع القائم بأعمال السفارة الروسية بصنعاء اندريه تشر نوفول الأسبوع الماضي، حيث طالب الوزير حازب في اللقاء بزيادة رفع المنح وإعادتها كما كانت عليه سابقاً 70 منحة والتي خفضت الى 40 منحة!

يا تُرى هل وزير التعليم العالي يدري أن طالباً يمنياً انتحر في ماليزيا؟!! واذا كان يدري يا تُرى هل علم بسبب الانتحار؟! واذا كان يعلم يا تُرى هل عمل شيئاً لمعالجة السبب حتى لا تتكرر الحادثة؟!

صدقونا.. اذا لم تستطيعوا رفع المعاناة عن المبتعثين في الخارج فأوقفوا البعثات نهائياً حتى يفرجها الله وترفع الغمة عن بلادنا وبعدين استأنفوها بدلاً من بهذلة أولاد الناس في الخارج!!

حافظوا على أذكياء البلد والمتفوقين فيها واتركوهم داخل بلدهم اذا كنتم لا تستطيعون الايفاء بالتزاماتكم تجاه من هم في الخارج!!

## وزير «الغدرة» والطاقة الشمسية!!

في برنامج الحكومة وردت مواد خاصة بالكهرباء وإعادة تأهيل الطاقة الكهربائية وتوفيرها للمواطنين، وبذل كافة المساعي بهدف إعادة تشغيل محطة مأرب «1» والعمل على صيانة وتحسين الشبكات الداخلية للمدن الرئيسية.. و.. و.. من الوعود والوهم الذي باعته الحكومة في برنامجها للمواطنين.

ولايزال وزير الكهرباء يتنقل به من محافظة الى أخرى ومن مصلحة الى مؤسسة ويروج له دون استشعار أدنى معاني المسئولية.

كأن الوزير لطف الجرموزي لا يهمه معاناة المواطنين ولا يشعر بحر الصيف اللاهب الذي يخلس «الجلود» ويهدد حياة كثير من المواطنين وبخاصة الأطفال و«الخدج» والمرضى القابعين في المستشفيات التي هي بأمس الحاجة في هذا الفصل للكهرباء ولجهود الوزير!!

صمت الوزير الجرموزي وتجاهله لمهامه يؤكد ما وردنا من معلومات أنه يستثمر في «الطاقة الشمسية»، واذا كان كذلك فلنتوقع منه مزيداً من الخمول والجمود والتجاهل ومزيداً من «الغَدَر» والظلام والمعاناة والألواح!!

## «بشر» طلع «فشنج»!!

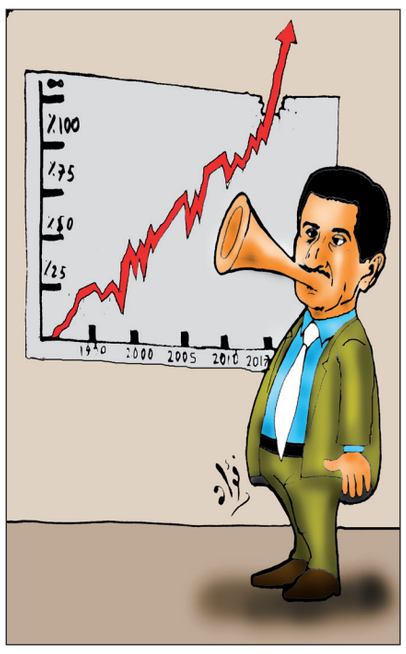


انعكس الوضع السعري اليومي للمواد الأساسية والسلع الغذائية بشكل مهدد لحياة الكثير من المواطنين الذين وصل بهم الحال الى حافة الكارثة.

هذا الوضع انعكس بطبيعته على تغريدات الكثير من نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي بصيغ مختلفة جادة وساخرة.

حيث أكد البعض في تغريداتهم أن الارتفاع الجنوني للأسعار كشف للمواطنين أن أي شخص برلماني يكثر من الصراخ واستعراض العضلات في أطروحاته ومداخلاته تحت قبة البرلمان يطلع «فشنج» اذا ما أوكلت اليه مسئولية تنفيذية، ضاربين مثلاً بالنائب صخر الوجيه والنائب عبدالعزيز جباري وزميلهما النائب عبده بشر الذي يشغر حالياً منصب وزير للتجارة والصناعة..

مشيرين الى أن الارتفاع الجنوني اليومي لأسعار السلع بقدر ما يؤذي المواطن حد الموت، يكشف في ذات الوقت بطلاً من ورق طالما زايد بهموم وقضايا المواطنين في جلسات البرلمان، وها هو يقف متفرجاً لمعاناتهم التي لم يسبق لها مثيل وزمام الأمور بيده!!

## عُملة «عقبات» المحلية!!

عندما يطرح البعض مقترحاً خيالياً أو حلاً غير معقول لأزمة أو يحشر نفسه في موضوع كبير، يجعلك تقول في نفسك: لمثل هذا تواترت الأقوال المأثورة والاحاديث التي تدل على أن السكوت من ذهب أو فليقل خيراً أو ليصمت وغيرها!!

ومن أمثلة ذلك ما قالته لنا مصادرنا في مجلس الوزراء من أن وزير العدل في حكومة الانقاذ أدلى بدلوه في اجتماع لأعضاء المجلس خصص لمناقشة أزمة السيولة وقدم مقترحاً تساءل فيه: لماذا لا نواجه هذه الأزمة بصك عملة محلية جديدة نتعامل بها؟!!

طبعاً المقترح منمق في صياغته وطرحه من قبل الوزير وله «شنشنة» كشنشنة الدراهم والدنانير و«البُقش»!!

وتخيَّلوا صدَّقنا الوزير «عقبات» وصككنا لنا «بقاشيش»، و«العرادة» شعَّب في مأرب وضرب له «روبية» خاصة بما أسماه إقليم «سبأ».. والخائن «هادي أرجع «الدنانير» لأصحاب مشروع «الانفصال» وبن بريك استورد عملة «الدراهم»!!

ألم نقل لكم «إن السكوت من ذهب» بدلاً من النغبشة بعد «بعاسس» وزراء الإنقاذ!!

## لو تفرَّغ «الشامي» لقضية إغلاق المطار!!

لو تفرغ وزير النقل زكريا الشامي لقضية إغلاق مطار صنعاء أفضل له ولنا من صمته أو انشغاله بأشياء أخرى أقل أهمية من المطار.

بإمكان الوزير الشامي تفعيل قضية إغلاق مطار صنعاء من قبل العدوان، وعدم التوقف عند مؤتمر صحفي عقده قبل شهر تقريباً.

قضية مطار صنعاء مهمة وبحاجة الى أن تكون في مقدمة القضايا ومن أولويات وزير النقل وحكومة الانقاذ وسلطة البلاد.

هناك وسائل وطرق مختلفة بإمكان وزير النقل استخدامها وعرض قضية المطار وطرحها أمام العالم باستمرار.. فتداعيات اغلاق العدوان مطار صنعاء مأساوية بل وكارثية، وبالتالي يمكن طرحها وعرضها أمام الرأي العام العالمي..

عبر تداعياتها الانسانية، وعبر تداعياتها الاقتصادية، وعبر تداعياتها الملاحية.. و.. و.. الخ.

ونؤكد لوزير النقل أن هذه القضية تحتاج كل جهوده، ولو تفاعل معها بمسئولية فلن تذهب جهوده هدراً.. لأن الأسباب التي يطرحها الطرف الآخر لإغلاق المطار هزيلة وواهية وغير منطقية!!

## مزارعو القات يحذّرون من مقترح وزير الداخلية!!

استغرب كثير من زارعي شجرة القات من مقترح وزير الداخلية محمد القوسي بشأن تطوير عملية تحصيل ضريبة القات مباشرة من زارعيها.. وقالوا في تصريحات لـ«الميثاق»: إن هذا المقترح يأتي من وجهة نظر تبحث عن «فلوس» فقط ولا يضرب حساب تبعاته الأخرى التي ستطال المزارعين.

وأضافوا: هذا المقترح سيعيد لنا ما كان يسمى قبل ثورة سبتمبر 1962م «العكفة» وهم يجوبون المناطق ويهينون الفلاحين والمزارعين بحثاً عن «الجباية» لمولانا الإمام.

مؤكدين أن إفلاس حكومة الانقاذ في إيجاد بدائل منطقية وحلول معقولة لأزمة السيولة جعلها تتخبط وسط مقترحات ترقيعية لن تزيد الأزمة إلاّ تفاقماً. وكانت اللجنة الاقتصادية العليا برئاسة بن حبتور قد شكلت الاسبوع الماضي لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وعضوية كل من وزراء الداخلية والادارة المحلية والزراعة ومصلحة الضرائب لدراسة مقترح تقدم به وزير الداخلية بشأن الارتقاء بآلية تحصيل ضريبة القات بما يرتقي بحجم التحصيل الضريبي المستحق الى المستوى الذي ينسجم وحجم مبيعها اليومي.